محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي

سنة أولى، المجموعة ه

الأستاذة: بوجلال سمية

*موضوع علم الاقتصاد السياسي:

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج و توزيع المنتجات و الخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، و هذا النشاط يتبدى في شكل علاقة مزدوجة و هي علاقة بين الإنسان و الطبيعة و علاقة بين الإنسان و الإنسان.

– **فعملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان و الطبيعة** هي ما يفرق الإنسان عن غيره من الكائنات، فالكائنات الأخرى تمثل جزءا من الطبيعة مستكينة لها تعيش على ما تعطيه و تنقرض إن لم تعطها، و إذا ما شلت في أن تكيف نفسها وفقا للظروف الطبيعية في تغيرها المستمر، أما الإنسان فإنه كائن مضاد للطبيعة لا يستكين لها و لا يعتمد عليها بدون تفاعل من جانبه.

و للإنسان ككائن مضاد للطبيعة حاجات لا يمكن إشباعها من ذاته و إنما لكي يتم ذلك يتعين عليه أن يتوجه إلى الطبيعة، فهذه الحاجات تدفعه إلى الحركة في عالمه الخارجي لإشباعها، و لإشباعها يضطر الإنسان إلى بذل جهده و قواه في سبيل الحصول من الطبيعة سواء في حالتها الطبيعية أو بعد تحويلها على ما يشبع حاجاته و ما يحفظ حياته، فدوره في الطبيعة ليس سلبيا إن أعطته عاش و إن بخلت عليه مات، بل هو يبذل جهدا مستمرا يقصد منه السيطرة على قوى الطبيعة و جعلها أكثر ملاءمة لحياته.

– **أما فيما يخص عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان و الإنسان** فإن الإنسان عندما يقوم بصراعه مع الطبيعة لا يعيش هذا التفاعل المتبادل وحده بل في جماعة و في مجتمع، حيث أنه لا يستطيع أن يحفظ وجوده إلا من خلال عمل الآخرين لأن أفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر و من ثمة نجد أن عملية الإنتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية، فعمل أفراد الجماعة كل مع الآخر يمثل التعاون بينهم و عمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم العمل الذي بفضله يتخصص الأفراد في أنواع معينة من العمل.

يترتب على قيام عملية الإنتاج على التعاون بين أفراد الجماعة و على تقسيم العمل بينهم أن عمل كل فرد ليس إلا جزءا من العمل المشترك لكل أفراد الجماعة، فهو جزء من العمل الإجتماعي.

*مضمون المشكلة الاقتصادية:(الحاجيات الإنسانية مقابل ندرة الموارد):

تعد المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة كما يطلق عليها بعضهم سبب نشوء علم الاقتصاد، لذلك فإن مفهومها هو المدخل الأساسي لإدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد و المجتمع من ناحية و الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى، و يكون النشاط الإنساني نشاطا اقتصاديا عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد.

تقوم كل حياة اقتصادية في مختلف النظم الاقتصادية المعروفة على الوجود المتلازم للإنسان و الأشياء، فالإنسان يحس بحاجيات متعددة يجد إشباعها في الخيرات التي تقدمها له الطبيعة و يستعمل من أجل ذلك نشاطه الاقتصادي.

و تبدأ المشكلة الاقتصادية في الظهور في الحالة التي يجد الإنسان نفسه أمام عدد كبير من الحاجيات المتزايدة و المتجددة (مواد غذائية، ملبس، مسكن، وسائل اتصال، جوال، إنترنت...) مقابل ندرة و قلة الوسائل و الموارد اللازمة لتلبية تلك الحاجيات، فالحاجيات الاقتصادية لا حصر لها فكلما وصل الإنسان إلى تلبية بعضها إلا و ظهرت حاجيات من نوع آخر.

فالإنسان يواجه المشكلة الاقتصادية ((مشكلة الندرة)) ضمن إطار المجتمع الإنساني الذي يعيش فيه ، حيث إن حاجاته المتعددة أكثر من أن يتمكن من إشباعها جميعا ضمن حدود مقدرته المالية والموارد المتاحة له . لذلك يواجه المجتمع بكافة أفراده مشكلة ندرة الموارد أو المشكلة الاقتصادية ، ويبحث عن الوسائل اللازمة لإشباع حاجاته المختلفة ، وهذه المشكلة قائمة منذ أن وجد الإنسان وتعاني منها كل المجتمعات سواء كانت متقدمة صناعية أو نامية بغض النظر عن فلسفتها الاجتماعية أو طبيعة نظامها الاقتصادي .

إن جوهر المشكلة الاقتصادية هو الندرة النسبية للموارد، فلو توفرت الموارد بالقدر الذي يحتاجه الإنسان لإشباع حاجاته لما كانت هناك مشكلة اقتصادية، إذ أن الحاجات التي يحسها الإنسان بعضها تتوفر وسائل لإشباعها في الطبيعة بكميات يمكن للأفراد الحصول عليها دون جهد أو بدون مقابل مادي مثل (الهواء و الشمس).

إلا أن هناك حاجات ليست كذلك، أي أن الوسائل التي تقدمها الطبيعة لا تصلح بصورتها الأولية لإشباع مثل هذه الحاجات، و لابد من إجراء بعض العمليات عليها (أي تحويلها من حالة إلى أخرى) لكي يستطيع الإنسان استعمالها و الاستفادة منها لإشباع حاجاته.

* خصائص المشكلة الاقتصاديّة:

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها أساسا من أسس علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص، وهي:

العمومية: هي طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تتصف بأنّها مشكلة مكانية و زمانية، أي موجودة قديما وحديثا وتمتد في كافة الأماكن، ولا يختص فيها مكان واحد فقط.

الديمومة: أي أنها مشكلة أبدية ودائمة تظهر في كافة الأزمنة والعصور، فالإنسان منذ القِدم يواجه مشكلة اقتصادية تُعاني منها المجتمعات الحديثة، وستواجهها المجتمعات الأحدث في المستقبل.

الندرة النسبية: هي نقص أو عدم كِفاية المعروض من الموارد، إذ أن الموارد محدودة بطبيعتها ولها استخدامات متنوعة، ونتيجة لذلك يترتب على الأفراد الاختيار بينها.

مشكلة الاختيار: هي مَحدودية الموارد الاقتصادية التي تقابلها عَدم المحدودية في الحاجات البشرية، حيث تظل حاجات الأفراد أكثر من الموارد المتوفرة.

التضحية: هي تخلي الأفراد عن حاجات خاصة بهم من أجل إشباع حاجات أخرى ذات أهمية بالنسبة لهم، وتَعتمد على المفاضلة والمقارنة بين مجموعة من الحاجات، ومن ثم ترتيب أولوياتها بالنسبة لكل فرد من أجل تَخصيصه للموارد المناسبة لها بهدف إشباع الحاجات الخاصة به.

* أسباب المشكلة الاقتصادية:

ترجع أسباب المشكلة الاقتصادية إلى حقيقتين أساسيتين هما :

1- تعدد الحاجات الإنسانية:

تعتبر حاجات أفراد المجتمع كثيرة جدا ومتعددة ومتنوعة لدرجة لا يمكن حصرها ، وكلما اشبع الفرد أو المجتمع بعض حاجاته يتم اكتشاف حاجات جديدة يتطلع إلى إشباعها ، مما يدل على أن الحاجات غير محدودة ، وأنها ليست ثابتة ، بل هي متجددة وتختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف حسب اختلاف درجة التطور في المجتمع . ومن الأمثلة على ذلك اختلاف حاجات المجتمعات البدائية عن حاجات المجتمعات المتقدمة مثل الحاجة إلى وسائل الاتصالات الحديثة والمواصلات السريعة وأجهزة الترفيه والأجهزة الالكترونية المتطورة وخدمات الصحة والتعليم والثقافة..... الخ .

ومن المسلم به إن الفرد وكذلك المجتمع قادر على إعداد ((سلم للتفضيل)) يرتب حاجاته اللانهائية المتجددة بحسب درجة أهميتها وأولويتها حيث يعمد إلى إشباع الحاجات التي تعطي أقصى إشباع ثم الأقل فالأقل وهكذا . لذا فإن تخصيص الموارد في إشباع حاجات معينة تعني التخلي أو التضحية عن إشباع حاجات أخرى .

2- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

نعني بالموارد جميع الموارد المتاحة في المجتمع القادرة على إشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون الموارد حرة أو اقتصادية حسب درجة وفرتها بالنسبة للحاجات المطلوب إشباعها.

فالموارد الحرة free resources تتميز بوفرتها بحيث تكفي لإشباع كامل حاجات أفراد المجتمع لها ، مثل الحاجة إلى الهواء والماء وضوء الشمس ، دون أن يؤثر ذلك في درجة إشباعهم للحاجات الأخرى , أما الموارد الاقتصادية فهي تلك الموارد المحدودة غير الكافية لإشباع جميع حاجات المجتمع وتتميز بصفة الندرة النسبية relative scarcity بالنسبة للطلب عليها وتتوفر فيها صفة المنفعة , بمعنى إنها نادرة بالقياس للحاجات التي يمكنها أن تساهم في إشباعها مما يتطلب ضرورة الترشيد والاقتصاد في استعمالها , فمثلا تعتبر الأرض وما في باطنها من نفط ومعادن والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة نادرة ، وهذه الندرة يمكن أن تكون نتيجة لمحددات طبيعية كمحدودية المعادن والفحم والنفط أو نتيجة لمحدودية القابليات الفنية أو نتيجة لمحددات مصطنعة مثل الاحتكار أو نتيجة لمحددات اجتماعية كالعادات والتقاليد . فضلا عن أن مالك هذه الموارد يمكنه تحويلها أو نقلها من شخص إلى آخر، أي أن الموارد الاقتصادية تتصف بالمنفعة والندرة والقابلية على الانتقال أو التحويل وهذا النوع من الموارد هي الموارد التي يتناولها علم الاقتصاد بالدراسة, وبناء على ذلك فان هناك أشياء لا توصف بأنها موارد اقتصادية (سلع اقتصادية) مثل المهارة وذلك بسبب عدم قابليتها للانتقال من شخص لآخر , فالمهارة تتصف بأنها ذات

منفعة مادامت مرغوبة وتتصف بالندرة مادامت غير موجودة بكميات غير محدودة لكنها غير قابلة للانتقال ، لذا فان القابلية الشخصية بجميع أنواعها طبيعية كانت أم مكتسبة لا تعد ضمن السلع الاقتصادية بسبب عدم قابلية انتقالها.

* عناصر المشكلة الاقتصادية:

يتفرع من مشكلة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات الإنسانية باعتبارهما أسباب المشكلة الاقتصادية التي تواجه كل مجتمع عدة تساؤلات تتعلق بعملية التوفيق بين الموارد المتاحة ذات الاستعمالات البديلة وحاجات المجتمع لإنتاج السلع المختلفة طبقا لسلم التفضيل الجماعي ، وجدير بالذكر بأن المجتمع مهما كان نظامه الاقتصادي فهو غير قادر على إنتاج جميع السلع والخدمات التي يرغب فيها ويحتاج إليها، لذلك ينجم عن المشكلة الاقتصادية ثلاث مشكلات أساسية هي :

أولا: ماذا ننتج ؟

أي تأشير أنماط السلع التي لابد من إنتاجها ، هل هي سلع غذائية ،أم ملابس أم أبنية سكنية أم ومعدات أم أسلحة أم سلع كمالية، ويمكن حصر هذه المشكلة باتخاذ القرارات الخاصة المتعلقة بكيفية توزيع الموارد الاقتصادية المحدودة على فروع الإنتاج المختلفة .

ثانيا : كيف ننتج ؟

أي ما هي أساليب الإنتاج التي سنستخدمها؟ هل تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة أم أساليب إنتاجية حديثة ومتطورة؟ أي أن المشكلة تتركز في اختيار الفن الإنتاجي الملائم لعمليات الإنتاج من السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في الحصول عليها لتحقيق أكبر إشباع ممكن بدون هدر في الموارد .

ثالثا : لمن ننتج ؟

على المجتمع أن يقرر لمن ينتج السلع والخدمات وطريقة توزيعها بين أفراد المجتمع، وبمعنى آخر يجب اتخاذ قرار في كيفية توزيع الناتج القومي الإجمالي بين عناصر الإنتاج المختلفة التي شاركت في العملية الإنتاجية . أي هل ننتج لذوي الدخول المنخفضة أم لذوي الدخول العالية أم لذوي الدخول المتوسطة .

* حلول المشكلة الاقتصادية:

إن حلول المشكلة الاقتصادية يجب أن تتماشى مع طبيعة النظام الاقتصادي:

- **بالنسبة للنظام الرأسمالي** يتم فيه حل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية السوق أو العرض و الطلب، حيث يتم تحديد الإنتاج بناءا على طلب المستهلك، و هذا ما يسمى بسيادة المستهلك.

- **بالنسبة للنظام الاشتراكي** يتم فيه حل المشكلة الاقتصادية عن طريق التخطيط المركزي أي التخطيط الشامل للاقتصاد، و أن الدولة لا تحدد الإنتاج بناءا على رغبة المستهلك و إنما يحدد الإنتاج حسب ما تراه الدولة.

- **بالنسبة للنظام الاقتصادي المختلط** يتم فيه حل المشكلة الاقتصادية من خلال الجمع بين ما جاء في النظامين السابقين، أي بين آلية السوق (قوى العرض و الطلب) و بين التدخل الحكومي (التخطيط المركزي).